

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 66 - 76
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري.

دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970 –2010)

علي بودلال
كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

مقدمة:

الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة ، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب 30% من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي. أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[1] ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا ، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وقصور في الأنظمة والقوانين.

و قد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح بين 35%-44% من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية ، وبنسب تراوحت بين 14%-16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[2].

-كما أسفرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998 - 2000) على دول متنوعة من العالم أن الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا وتايلاند وروسيا والدول الإسكندنافية والشيلي وكان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، أوزبكستان، النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا[3].

-دراسة حديثة تقييمية للاقتصاد الخفي في الجزائر حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام

ومن هنا يتزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في تحليل تطور الظاهرة ويعود ذلك لأسباب عدة نذكر منها على سبيل الحصر:

-الأموال السوداء هي أحد النشاطات الخفية وهي تشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية منها كالجزائر.

-برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول النامية أفرزت نتائج سلبية.

-الاقتصاد الخفي هو جزء من الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية.

1- ماهية الاقتصاد الخفي:

هناك تعريفات عدة للاقتصاد الخفي والذي أشارت إليه بعض الأدبيات بتسميات عديدة منها (وحسب ما أشارت إليه الدراسات التي أجراها المكتب الدولي للعمل ونظام المحاسبة لسنة 1993), حيث ورد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد التحتي (Under ground Economy) والاقتصاد الأسود (Black Economy) والاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy) , واقتصاد الظل (Shadow Economy) والاقتصاد غير المرئي (Knob served Economy) عموما ينظر إلى الاقتصاد الخفي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول , وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.[4]

كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

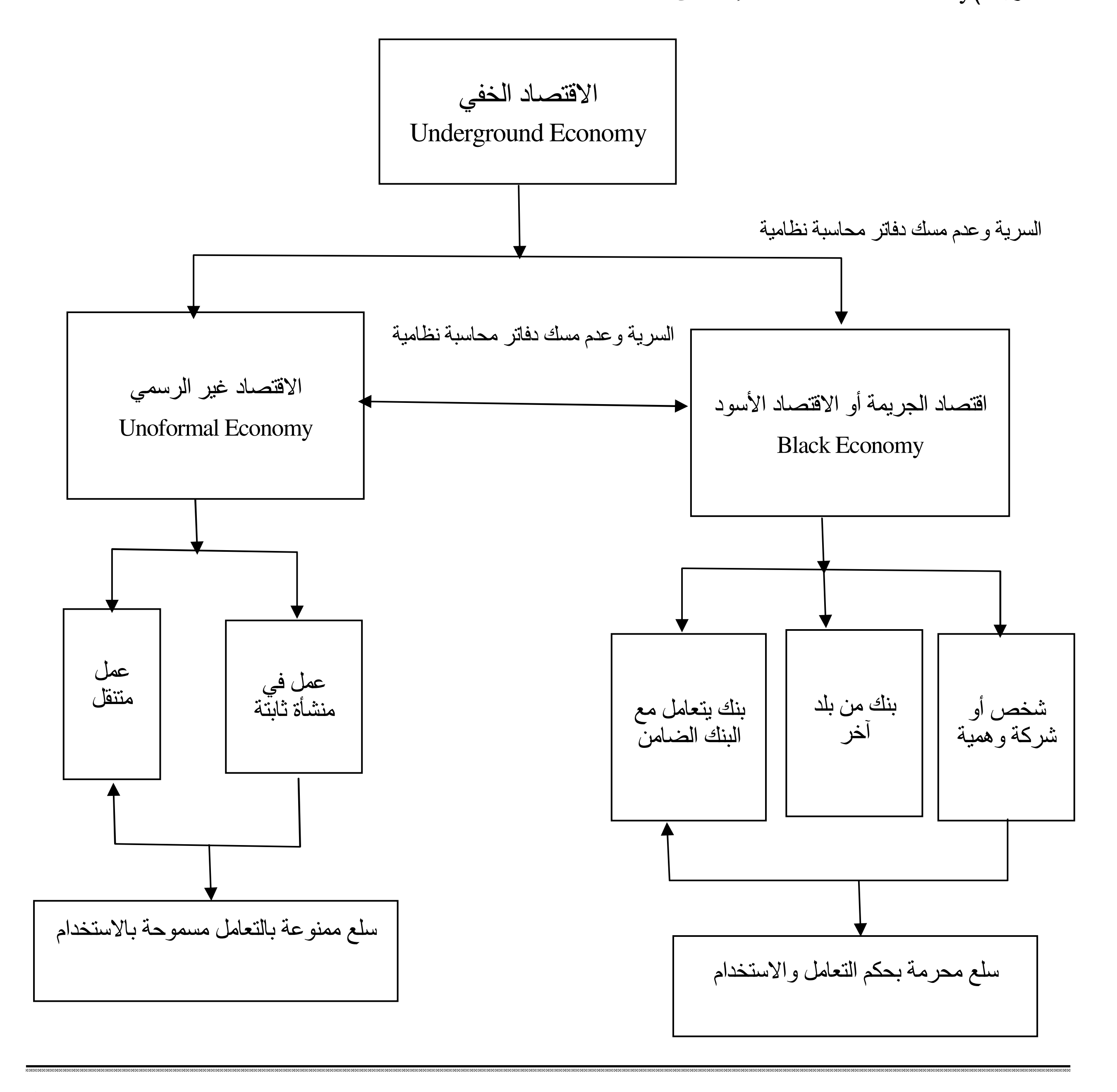
وهناك من يتناوله على أساس أنه يضم العديد من النسخ, حيث يشكل الاقتصاد غير المشروع النسخة السوداء الأكثر قوة ونفوذاً فيه وهي تتمثل بسيادة نوع من الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل إشكال العنف وكل إشكال التهريب من مخدرات وأسلحة وأشياء مسروقة ودعارة...الخ وذلك إلى جانب نسخ أخرى

وردية تخص الاقتصاد غير التجاري والاقتصاد التضامني, أي ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة..الخ.
وليكن الشكل البياني التالي أكثر توضيحا:

الشكل البياني من إعداد الباحث: د.بودلا ل علي (2007).

ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملا بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة-مخدرات-سرقة الآثار-المتاجرة بالبشر...)

فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة)Black Economy. أما إذا كان التعامل به ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا مثل (السوق السوداء لبعض السلع-إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة-دكاكين وورش غير مسجلة-دروس خصوصية-أعمال الأجرة-عقود من الباطن غير موثقة...الخ) فإننا ندعو (الاقتصاد غير الرسمي) Informal Economy.



1.1.أنشطةالاقتصادالخفي: [5]

تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة رسمياً والإرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني ومن ذلك:

المشروعات الحرفية الغير المرخصة، الباعة المتجولون, الخدمة المنزلية, مزاولة الدروس الخصوصية. أما الأنشطة الخفية, فتتمثل في الأنشطة غير القانونية وغير المسجلة رسميا في الحسابات القومية أي هي أنشطة محظورة منها:

تجارة المخدرات والعملة والتزوير والفساد، إنتاج المخدرات-تقطير الكحول، الأموال المحتكرة، توزيع الحشيش والسجائر المهربة، دخل المراهنات والمقامرات والدعارة، السرقة بكل أنواعها.

تأسيساً على ما تقدم فأن الأنشطة غير المشروعة هي تلك الأنشطة التي تكون مصادر الأموال لها هي أموال قذرة أموال غير مشروعة المصدر ويحرمها القانون.

وبهذا يمكن تعريف الأموال القذرة بأنها: الأموال التي تنشأ من مباشرة أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، والأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة والدعارة واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والاتجار في السوق السوداء فيما هي ممنوعة وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقود وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات وفي البورصات وتزييف العملة وتزوير الصكوك الصرفية، والاتجار بالرقيق الأبيض.

2- أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي:[6]

1.2- الضرائب: وتعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي إذ تشير الدراسات إلى أن تأثير النظام الضريبي على اقتصاد الظل، ففي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة (بما فيها مدفوع الضمان الاجتماعي) أقوى الأثر في نمو اقتصاد الظل، بمعنى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، تنعكس في صورة توفير دوافع للاتجاه نحو المخاطرة، والتحول نحو الاقتصاد الخفي ومن ثم ازدهاره على المدى الطويل. وتجدر الإشارة إلى أنه مع زيادة أسعار الضرائب تزداد حوافز التهريب منها.

2.2- البيروقراطية والفساد الإداري:

أن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو مايسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلاً في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي.

3.2- القوانين المانعة:

قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد والمؤسسات بتلك الأنشطة بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

4.2- انخفاض مستوى الدخل:

أن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

5.2- تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية:

يميل حجم الاقتصاد الخفي إلى الصفر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الخفاء أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون.

3- آثار الاقتصاد الخفي:

أ) الآثار الايجابية:

1. **الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وإلى مستوى علمي معين والى أعمال معينة.

2. **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

1. **3. الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

ب) الآثار السلبية:

1- الآثار الاقتصادية وتتمثل في:

-تمتع أصحاب الدخول الخفية، بالمرافق والخدمات العامة ولا يسددون الضرائب المستحقة عليهم.

-تتمثل خطورة الاقتصاد الخفي ، في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، وأن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية.

-يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية.

-ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيراً أسعارها في اقتصاد السوق السوداء.

-اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد الاقتصاد الخفي، فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

4- حجم الاقتصاد الخفي في مختلف بلدان العالم:

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد الخفي في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1.4:- مناهج تقدير الاقتصاد الخفي:[7]

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا إن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد الخفي. توجد **مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي** أحداهما الأساليب المباشرة التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في اقتصاد الظل وتجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية). والأخرى هي الأساليب غير المباشرة وتقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد وهي تتضمن ما يلي:

1- طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل:
من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية فيتم حساب الفارق بين (قوة العمل، وعدد العاملين)، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق عدد العمال × إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل أي غير الرسمي يعال (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين) × إنتاجية العامل.

إن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة /إيطاليا وبعض دول الاتحاد الأوروبي/.

2-اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء: من خلال توزيع استثمارات تتضمن مجموعة أسئلة وتتناول البائعين والشارين وبعد إملائها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها كأن نركز على جانب الإنفاق مثلا لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الرسمية وهكذا مع الفئات الأخرى، الفارق بين المداخيل الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الاسكندينافية وخاصة (السويد-النرويج).

3-طريقة الناتج الإجمالي: وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي مثل (القصور-التحف-السيارات...الخ).

وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ونقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو (الاقتصاد الخفي)، وهي شبيهة إلى حد ما بطريقة أسئلة الاستقصاء.

4-طريقة تعمد على مؤشرات جزئية: مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل النظامي، فمثلا إذا كان حجم الكهرباء اللازم للإنتاج دخل قدره /20/ مليار دينار في

الجزائر يحتاج إلى /20/ مليون كيلو فولت، فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو/30/ مليون كيلو فولت. فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد الخفي بعد استبعاد الهدر من الكهرباء (وهذه يمكن حصرها)، ونصل عندها إلى حساب قيمة هذا الاقتصاد.

5-المعاملات:
استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي والكلي أي الرسمي الخفي ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

6-الطلب على النقود: تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن المعاملات الخفية تتم نقداً وان الزيادة في الاقتصاد الخفي سوف تزيد من الطلب على السيولة.

يمثل الجدول التالي: **نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003:**

الجدول (1): نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003.

المنطقة	البلد	حصة الاقتصاد الخفي من PIB%
جنوب شرق آسيا آسيا الجنوبية	اندونيسيا فليبين تايلندا بنغلادش الهند	78 72 50 17 91
إفريقيا الشمالية إفريقيا الجنوبية	الجزائر المغرب تونس مصر بنين تشاد غانا كينيا إفريقيا الجنوبية	42 45 50 55 93 74 72 72 51
أمريكا اللاتينية	أرجنتين برازيل الشيلي كولومبيا المكسيك البيرو	.349 .147 38 .655 .239 .159

Source : Ilo, Global employment Trends, Geneva, 2003.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الداخلي الخام تظهر بشكل واضح بجنوب شرق آسيا، في البلدان التالية: اندونيسيا (78%)، الفلبين (72%). كما تظهر أيضا بنسبة كبيرة في بلدان آسيا الجنوبية على رأسها الهند (91%).

أما في إفريقيا الشمالية فإن هذه النسبة تظهر في كل من: تونس (50%)، ومصر (55%). بينما في إفريقيا الجنوبية فنجدها في كل من: بنين (93%)، تشاد (74%).
وفي بلدان أمريكا اللاتينية فإن النسبة الكبيرة للاقتصاد الخفي تظهر في كل من: البيرو (59%.1)، كولومبيا (55%.6).

إن **الجدول رقم (2)** يمثل نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) في كل منطقة من العالم حسب تقديرات سنة 2006.

الجدول (02): نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) سنة 2006.

المنطقة	الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (%)
آسيا الشرقية	,324
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	,737
أمريكا اللاتينية	,541
أفريقيا الشمالية	,527
دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	,417
إفريقيا الجنوبية	,342
آسيا الجنوبية	,735

Source: world Bank, 2006.

يظهر جليا من هذا الجدول أن نسبة الاقتصاد

الخفي من الناتج الوطني الخام تتوزع كمايلي: أفريقيا الجنوبية (42,3%)، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية (41,5%) في حين أن آسيا الجنوبية تقدر نسبة الاقتصاد الخفي فيها بحوالي (35,7%).

إن انتشار الاقتصاد الخفي في مختلف بلدان العالم وتفاقم حدته جعلت من هذه البلدان تبحث عن مختلف الأساليب القادرة على التعامل معه بغية إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

ومن بين أهم البلدان التي اعتبرت سياساتها ناجحة اتجاه الاقتصاد الخفي، وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي نذكر: السنغال، تونس والمكسيك

5- نظرة عامة حول الاقتصاد الخفي في الجزائر:[8]

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت علي تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر: **(لجنة علاقات العمل، 2004: 71).**

1-أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة.

2-أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مرورا بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثيرا سلبيا خاصة على الناحية الاجتماعية: (انتشار الفقر والبطالة).

3-عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع الخفي.

4-النمو الديمغرافي المتزايد.

5-انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة.

6-البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة.

1- القطاعات الخفية الأكثر انتشارا في الجزائر:

أ- قطاع البناء والأشغال العمومية: (Abrika, B, 2001 : 4)

يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد الخفي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية.

2- قطاع التجارة:

وأهم أسباب انتشار التجارة غير الرسمية هي:

- ارتفاع معدل البطالة عند الشباب خاصة الذين يطلبون العمل لأول مرة.
- تحرر التجارة الخارجية أدت إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية كما يوضحه الشكل رقم (2).
- غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية.

كما توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع الخفي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث... الخ[9]

1.5-حجم القطاع الخفي في الجزائر:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كانت ذات أثر سلبي سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع الخفي الذي جاء يلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل، تلبية الحاجات الأساسية، ... الخ، مثلما يوضحه الجدول رقم (3). **حجم الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (الفترة: 1988-2006):**

السنوات	نسبة الاقتصاد الخفي من PNB (%)
1988	**19.5**
1990	**25.4**
1998	**32.95**
2000	**34.1**
2003	**42**
2006	**34.2**

Source: Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002.

Own calculations based on world Bank data, Washington D.C, 2002, world Bank, 2006.

وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجزائر في القطاع الخفي لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الوطني كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي،إلا أن حجمه يبقى معتبرا.

2.5-تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:

بيد طبيعة الظاهرة وقصور البيانات المتاحة حالا دون تطبيق طريقة التفاوت بين الدخل والإنفاق القومي، كما تعذر علينا أيضا إعمال أسلوب المعاملات.

ونظرا لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة والودائع الجارية والودائع الآجلة فقد عملنا على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام.(modèle de vito.Tanzi)[10]

1.2.5-نموذج (V.Tanzi1982) أسلوب التهرب والغش الجبائيين.

تقدير الدخل غير المعلن باستخدام النموذج التانزي القياسي" **لمعادلة الطلب على العملة**."

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة

(1970-2010) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن وكما سلف الذكر فإن الفكرة الأساسية لذلك المنهج **هي تحديد دالة الطلب على العملة** بوضع تقديرين لحيازة العملة.

الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة ومن هنا سيخرج مقدار:

الدخل الخفي=النقود غير المشروعة x سرعة تداول الدخل النقدي .

2.2.5 -فرضيات النموذج:

1-أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2-تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتراكم الثروة.

3-تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

3.2.5-متغيرات النموذج:

المتغير التابع: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع $\frac{a}{T_2}$

المتغيرات التفسيرية:

- متوسط الناتج الداخلي الخام y_m

-نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{R}{y}$

– نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{T_X}{y}$

معدل الفائدة . i

4.2.5-الشكل الرياضي للنموذج:

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة ، وتأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية:

$$Log\frac{a}{T_2}=b_0+b_1 Log y_M+b_2 Log\frac{R}{y}+b_3 Log\frac{T_X}{y}+b_4 Log i+\alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت).

b_0 : الثابت ، b1, b2, b3, b4: معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

عن المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغير بين i،y_x سالبة $0>b_1$ ، $0>b_4$

ومعلمتي المتغيرتين $\left(\frac{R}{y}\right)$ $\left(\frac{T_X}{y}\right)$ موجبة.b_2 > 0 ، b_3 >0.

5.2.5-البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، بعض المواقع الإلكترونية...)

6.2.5-أسلوب التقدير المستخدم:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات دالة الطلب على العملة بواسطة نظام **(Logiciel Eviews 5.1).**

<u>تقدير النموذج:</u> بتعويض الإحصاءات المتوفرة والمطلوبة للنموذج نتج ما يلي:

$$+ 0{,}071288 \ Log \left(\frac{T_X}{y}\right) + 0{,}256067 \ Log \ i$$

<u>7.2.5-اختبار النموذج:</u>

- جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية.

- بلغ معامل التحديد (94%) $R^2 = 0{,}948$

- يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج بنسبة 94 بالمائة.[11]

السنوات	1970	1980	1985	1990	2000	2005	2010
الدخل الخ حجم الاقتصاد الخفي	,0096829	44604 ,417	,58262192	,176132802	,396507379	942858 ,983	1452225 ,576
نسبة % نسبة الاقتصاد الخفي إلى.P.IB	,280	,270	,210	,240	,250	,230	,240

<u>**تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2010)**</u>

باستخدام برنامج Logiciel EVIEWS 5.1 عبر الحاسوب الآلي.[12]

- تبين أن *F المحسوبة أكبر من F الجد ولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة ، **وهذا ما يوحي بأن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع**

$$\frac{a}{T_2}$$

- اختبار $Durbin - Waston = 1{,}741$

أكبر من الصفر، وهذا ما يدعم المقدرة التفسيرية لجميع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2010) بدلالة **الدخل الخفي بواسطة نظام (5 .1 EVIEWS)** وأسفرت النتائج عما يلي: <u>تطور حجم الدخل الخفي خلال الفترة (1970–2010)</u>

<u>المصدر</u>: د. بودلال علي. مرجع سبق ذكره ص311-318.

<u>8.2.5-تحليل النتائج:</u>

قد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد الخفي بحجم لا بأس به في الجزائر حيث:

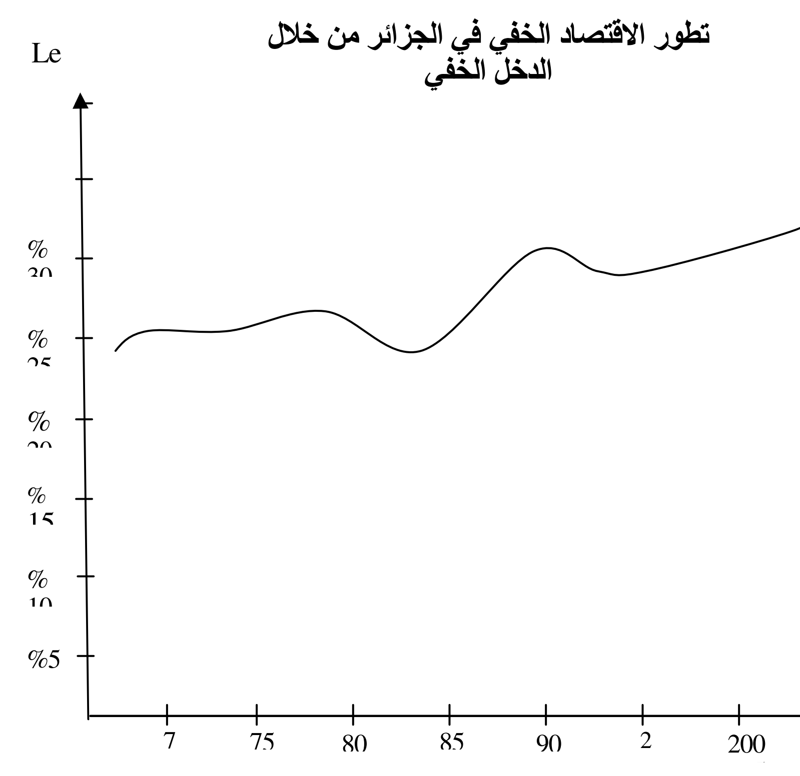
1-تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة بين 55833.673 مليون دينار.

جزائري كحد أدنى و862185.652 مليون دينار جزائري كحد أقصى.

2- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة (1970-2010) حوالي 24% إلى 25%.

3- تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من سنة لأخرى ومن دولة لثانية إلا أنه يمكن بصفة عامة حصرها في النقاط الآتية بالنسبة **للاقتصاد الجزائري**:

تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال الدخل الخفي



بالانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

فمن هذه المعطيات: **يظهر وزن الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عرفها الاقتصاد:**

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15,7%).
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي1990 – 1991.
- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل 23% سنويا بين سنوات (1987 – 1994).
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
- وضعية أمنية للبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

-على المستوى الكلي للظاهرة:

انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي (28%) وقد أسهم ذلك في:

2- تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة وما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب والغش الجبائيين من جهة أخرى.

3- التعديلات الضريبية التي تمت أثناء فترة الدراسة:

4- الضريبة على المداخيل يدفعها أساسا الأجراء في القطاع العام.

5- كثرة الإعفاءات من الإدارة الجبائية زادت من حجم الاقتصاد الخفي.

6- توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة.

7- في الفترة الأخيرة من الدراسة عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار ويعود ذلك إلى: -وضع تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية جديدة تسمح

6-الإجراءات الوقائية للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر:

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الآتية:

-إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.

-مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

-تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

-الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة

الخاتمة:

استهدف البحث دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الرسمي خلال **الفترة (1970-2010)**. إذ بدأنا بتحديد وتعريف الظاهرة وعناصرها وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي والأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء وتطور الاقتصاد الخفي، كما تطرقنا لمختلف أساليب تقدير الاقتصاد الخفي مركزين على المقاربات النقدية التي تعد أكثر استخداما كونها تعتمد على الدخل الذي مفاده النقود، وهي بمثابة حجر الزاوية في المعاملات الاقتصادية الخفية.

كما عرضنا المكون المشروع وغير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر لننتهي بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الخفي بانتهاج مقاربة نقدية مكنتنا من تحديد نسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر وبينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة، وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة... الخ كلها هذه الأسباب نتجت عنها اختلالات بين العرض والطلب و...و الأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت ودعمت في توطيد أركان الاقتصاد الخفي في الجزائر.

وإن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها، ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة (الاقتصاد الخفي) تشكل بحدود 30% من الاقتصاد الجزائري، ومعالجة (الاقتصاد الإجرامي) تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك، لأنه يسبب هدرا كثيرا للاقتصاد الوطني ومشكلة تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى الجوانب الأخرى. لأن الجزائر تعتبر بلدا عابرا لبعض أوجه (الاقتصاد الإجرامي) مثل (المخدرات، الأقراص المهلوسة...الخ).

أما الاقتصاد الخفي فإنه يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان (الاقتصاد الموازي) وهو لا يسدد ما يترتب عليه من (ضرائب ورسوم) ويعتمد على (اللاعلنية في العمل) ولا يمسك دفاتر محاسبية تبين نفقاته وإيرادته...الخ ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على (السبب والنتيجة) وليس بأسلوب (المنع والملاحقة).

-<u>التوصيات</u>: في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة التقييمية ومن تجارب البلدان السابقة الذكر، **يوصي الباحث بما يلي.**

1-التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع الخفي.

2-تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية-الإجراءات المالية والتجارية...الخ)

3-التوسع الأفقي والتكامل العمودي في القطاع الرسمي من أجل زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.

4-تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل.

5-ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل.

<u>الهوامـــــش:</u>

1-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004) دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص. 41 – 43.

2-صندوق النقد الدولي 2002 " قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 -222.

3- Schneider F2002 « Estimating the Size of the danish shadw economy using the currency demand Approach AnAtt mpt scaud Jof Economics Vol88 PP643-68I.M.F

4 - Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.

5-د.هاشم م (2010): الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي :نشرة متابعات اقليمية مجلة مركز الدراسات الاقليمية -جامعة الموصل جمهورية العراق، العدد(20).

6-د. بودلال علي (2007): تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة تلمسان.

7- Tanzi, v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimâtes and Implications ». In Tanzi (1982).

8 - Prenaut A 2002: « l’informelle aujourd’hui en Algérie, Forme de transition ou mode d’intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? » Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12.

9- د.بودلال علي (2007): تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية.جامعة تلمسان.
10- Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).
11-تم تقدير معلمات النموذج وإجراء الاحتياجات الإحصائية باستخدام برنامج النظام Logiciel Eviews 5,1
12- $Log \frac{a}{T_2}$: Source V. Tanzi 1983 : The underground economy in the united states : Annual Estimates 1930- 1980 IMF STAFF papers Vol 30 n° 2 juin P.P 229 – 301.